السلطة واحزاب المعارضة في المغرب
(١٩٥٦-١٩٧٥)

م. هدى حسين موسى
الجامعة المستنصرية
كلية التربية/ قسم التاريخ

المقدمة:

وما زال للأحزاب السياسية في كل دولة من دول العالم دور كبير ومؤثر على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير ان هذا التأثير اختلف من حزب لأخر ومن تأثير سلبي او ايجابي ولم تكن الاحزاب السياسية في المغرب تختلف عن باقي دول العالم اذ ان هذه الاحزاب قد نشأت بطرق سياسية وقانونية من اجل تطبيق الديمقراطية في هذا البلد من خلال قيامها بدور فعال في المشاركة في السلطة وادارة مؤسساتها التنفيذية والتشريعية وهذا ما جعل المغرب بعيدا عن المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي قد تحدث في العديد من الدول الاخرى والتي يطبق فيها نظام حكم الحزب الواحد وهذا ما سندرسه في بحثنا هذا اذا كان للأحزاب السياسية في المغرب دور كبير في قيادة المقاومة السياسية والعسكرية من اجل تحرير المغرب من الاطماع الاستعمارية الاوربية لاسيما الاستعمار الفرنسي والاسباني والامريكي فضلا عن دورها في عودة الملك محمد الخامس من المنفاه ونضال هذه الاحزاب من اجل استقلال المغرب وهذا ما تم عام ١٩٥٦ بالإضافة الى دورها في ادارة وزارات الدولة المختلفة بعد الاستقلال

كانت الحركة الوطنية في المغرب متمثلة بالأحزاب والتكتلات الوطنية لها دور كبير في النضال الشعبي باعتبارها من الشعب، وسعت للحصول على استقلال المغرب ووحدة أراضيه اذ كان الحزب السياسي المغربي يعني الملك(السلطان) والملك يعني الحزب وقام المناضلون السياسيون المغربيين بالعمل السياسي من اجل الحصول على الاستقلال بالانضمام الى الكثير من الاحزاب السياسية من اجل هذه الغاية، ومن بين هذه الاحزاب التي كان لها دور قوي ومؤثر في المغرب هي:

١.حزب الاستقلال:

هو اول واقدم حزب سياسي عرف في المغرب، قاد العمل السياسي لمواجهة الاحتلال الفرنسي للمغرب، وكان له دور كبير في تحرير المغرب وحصوله على استقلاله من خلال النشاط العسكري والسياسي، تأسس هذا الحزب عام ١٩٤٤ وبلغ

عدد اعضائه حسب ما اكد مؤسسه علال الفاسي اكثر من مليوني شخص، الا انه عانى من الكثير من المشكلات الداخلية بين اعضائه فلم يكن باستطاعته الاستمرار في مواجهة المشكلات مما ادى الى حدوث الانشقاق فيه وتكوين حزب جديد من بين أعضائه وهذا الحزب هو الاتحاد الوطني للقوات الشعبية[١]، ومن الجدير بالذكر ان حزب الاستقلال لم يكن حزب معارض للحكومة الا انه كان له دور كبير في مناهضة احزاب المعارضة في مسعى منه لفرض نظام الحزب الواحد في المغرب وهذا مالم يتحقق له[٢].

٢.الاتحاد الوطني للقوات الشعبية:

تكون هذا الحزب عام ١٩٥٩ نتيجة للمشكلات التي حدثت بين صفوف حزب الاستقلال واسسه عدد من الاعضاء القدامى في حزب الاستقلال وهم عبدالله ابراهيم[٣] وعبد الرحيم بوعبيد[٤] والمهدي بن بركة[٥] وغيرهم.

تولى هذا الحزب منذ بداية تأسيسه قيادة المعارضة السياسية في الدولة ونتيجة لذلك تعرض اعضائه للكثير من الاعتقالات والقمع والتصفية، فتعرض هذا الحزب هو الاخر للانشقاق عام ١٩٧٢ ونتج عن هذا الانشقاق تكوين حزب جديد باسم حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية تحت رئاسة عبد الرحيم بو عبيد[٦].

٣. حزب الشورى والاستقلال

تأسس هذا الحزب عام ١٩٣٧ بعد انشقاق مؤسسه محمد حسن الوزاني[٧] عن كتلة العمل الوطني اصدر جريدة ناطقة باسمه تحت اسم الدفاع واوضح فيها سياسته ومقراته ومبادئه وقد غير هذا الحزب اسمه عام ١٩٤٦ الى حزب الشورى والاستقلال ثم غيره مرة اخرى الى حزب الدستور الديمقراطي في كانون الثاني عام ١٩٦٠[٨].

٤.الحزب الشيوعي المغربي:

تأسس هذا الحزب من قبل شخص مغربي من اصول يهودية يدعى (ليون سلطان) عام ١٩٤٣ باسم الحزب الشيوعي في المغرب وكان هدفه مناهضة الفاشية في اطار الاتحاد الفرنسي وبعد وفاة ليون سلطان عام ١٩٤٥ تولى علي يعتة بعثه

رئاسة هذا الحزب الذي غير اسمه الى الحزب الشيوعي المغربي وقد اصدر صحيفة باسم هذا الحزب ونشرة سريه باسم حياة الشعب الا ان هذا الحزب لاقى معارضة شديدة في المغرب حتى ان حزب الاستقلال قد ربط وجوده ونشاطه في المغرب بإسرائيل[٩].

دور الاحزاب السياسية في استقلال المغرب:

كان المغرب قبل استقلاله حاله كحال اي دولة عربية يخضع لاحتلال اجنبي على اراضيه وسيطرة كاملة على جميع موارده الاقتصادية وخيراته لاسيما من قبل فرنسا وكان هذا الوضع هو المحفز على تكوين الاحزاب السياسية في المغرب لمقاومة هذا الاحتلال عسكريا وسياسياً ونتيجة لاستمرار المقاومة الوطنية من الاحزاب السياسية بشكل عام وعلى راسهم حزب الاستقلال، اراد الفرنسيين ضرب هذه الاحزاب من خلال اجبار الملك محمد الخامس[١٠] على ادانت حزب الاستقلال وذلك بإصدار تصريح يستنكر فيه تصرفات الحزب فضلا عن اقالة بعض الشخصيات الوطنية من البلاط الملكي المغربي واصدر الجنرال جوان المقيم الفرنسي تهديدا مباشرا للملك محمد الخامس باصدار تصريح يدين حزب الاستقلال او ان يتنازل الملك عن العرش او ان يخلع فوافق الملك محمد الخامس على ادانة حزب الاستقلال دون ذكر اسمه مباشرة[١١].

قامت السلطات الفرنسية بحملة اعتقالات كبيرة في صفوف الوطنيين المغاربة حتى وصل عدد المعتقلين في اواخر عام ١٩٥١ الى (٣٠٠٠٠) الف معتقل، مما ادى الى قيام الاحزاب السياسية المغربية في الشمال والجنوب بتوحيد نشاطاتها لمجابهة الاحتلال الفرنسي ففي ٩ نيسان ١٩٥١ تكونت الجبهة الوطنية المغربية وكان هدفها الرئيسي الحصول على الاستقلال ومقاومة الاحتلال الفرنسي فأصدرت هذه الجبهة العديد من البيانات التي ادانت فيها التصرفات الفرنسية[١٢]، وكانت الجبهة الوطنية قد ضمت في عضويتها حزب الاستقلال برئاسة علال الفاسي وحزب الشورى والاستقلال برئاسة محمد الحسن الوزاني وحزب الاصلاح الوطني برئاسة عبد الخالق الطريسي وحزب الوحدة الوطنية برئاسة مكي الناصري[١٣]. وقد قامت هذا الاحزاب بنشاط

سياسي مشترك ونشرت صحفها اخبار بعضها البعض ووحدت جهودها السياسية خارج المغرب من خلال نشاطاتها في التعريف بالقضية المغربية باطار جامعة الدول العربية او في اطار مجلس الامم المتحدة كما كان لأعضائها الموجودون في فرنسا دور كبير في نشر هذه القضية لدى الراي العام الفرنسي والصحف الفرنسية[١٤].

تزامن هذا النشاط السياسي الخارجي لهذه الجبهة وللشخصيات السياسية المغربية وجود نشاط ثوري مسلح داخل المغرب أيقظ مضاجع الفرنسيين، واغتال قوادهم بألقاء القنابل على منازلهم وتوزيع المنشورات المحرضة على مقاومة الاحتلال الفرنسي[١٥].

ازاء هذه الاوضاع المتوترة التي عاشها المغرب بين مقاومة الاحتلال الفرنسي في داخل المغرب بالقوة وبين مساعي الاحزاب السياسية وقادتها بتأجيج الراي العام العربي والاجنبي بالضغط على فرنسا للدخول في مفاوضات معها من اجل عودة الملك محمد الخامس من منفاه والتحضير لحصول المغرب على استقلاله، استمر الامر هكذا على مدى ثلاثة اعوام حتى عاد الملك محمد الخامس عام ١٩٥٥ من المنفى على اثر مفاوضات (اكس ليبان) التي عقدت في ٢٢ اب ١٩٥٥، وشارك فيها العديد من الشخصيات المغربية والفرنسية ونتج عن هذه المفاوضات تنحية محمد بن عرفة عن العرش المغربي، وتأليف مجلس وصاية وابلاغ الملك محمد الخامس بهذه القرارات لأخذ موافقته عليها والدخول في مفاوضات جديدة لإعلان استقلال المغرب والذي تحقق عام ١٩٥٦[١٦].

الاوضاع السياسية في المغرب بعد الاستقلال(١٩٥٦-١٩٦٥)

كانت في المغرب قوتان رئيستان تتحكمان في مصيره بعد عام ١٩٥٦، وهاتين القوتين هما حزب الاستقلال وجيش التحرير المنظم تحت لواءه والقوة الثانية هي قوة الملك والعرش ولم يكن يوجد تكافئ بين هاتين القوتين، فقد كان الملك يمتلك السلطة الرمزية ويسعى للحصول على السلطة المادية التي يمتلكها حزب الاستقلال[١٧]، بينما رأى الحزب ضرورة قيادته للحياة السياسية الوطنية في المغرب بحكم نضاله السياسي

الطويل مع الملك محمد الخامس منذ ثلاثينات القرن العشرين وهذا حسب ظن الحزب سيجعل الملك يخضع لرغباته[١٨]، اذ اراد الحزب على اقل تقدير ان يستشار عند اختيار الوزراء وتعين وزير اول استقلالي وان يكون للوزراء المسؤولية التامة في برامج قطاعاتهم كما اراد الحزب ان يكون من حق الوزير الاول المراقبة الفعلية في تنفيذ البرامج الحكومية[١٩]

قوبل هذا الطلب بالرفض من قبل الملك محمد الخامس بل وعمل على تقليص نفوذ الحزب بتثبيت قاعدة التعددية الحزبية ومنع تطبيق مبدأ الحزب الواحد في المغرب والسماح للقوى السياسية الصغيرة بالمشاركة في الحكومة[٢٠]، مع العلم ان المغرب كان يعيش من قبل استقلاله حالة التعددية الحزبية ووجود الكثير من الاحزاب التي عمل معها حزب الاستقلال فعليا في مفاوضات اكس ليبان التي تمخض عنها استقلال المغرب[٢١].

سعى الملك محمد الخامس على ادامة واستمرار سياسة التعددية الحزبية من خلال مجموعة من التدابير وهي:-

١.انشاء المجلس الوطني الاستشاري

انشا هذا المجلس في ٣ اب ١٩٥٦ وتكون من ٧٦ عضوا من مختلف الاحزاب والمنظمات السياسية والدينية المعروفة في المغرب وكانت مهمة هذا المجلس استشارية وليست تشريعية[٢٢]، اما اهداف هذا المجلس فقد كان الملك محمد الخامس يسعى لتحقيق جملة اهداف منها اضعاف الحركة الوطنية المغربية وتهميش دور الاحزاب السياسية في الحياة العامة لاسيما حزب الاستقلال الذي كان يطمح بتوسيع دوره في الحكومة منطلقا من دوره الكبير قبل وبعد استقلال المغرب فضلا عن السماح بتشكيل احزاب جديدة تقف في وجه حزب الاستقلال وابقاء جميع السلطات التشريعية والتنفيذية في يده[٢٣].

اعلن الملك محمد الخامس اثناء افتتاح اعمال هذا المجلس في ١٢ تشرين الثاني عام ١٩٥٦ عن الهدف من انشائه وهو تأسيس حياة نيابية داخل اطار الملكية الدستورية معتمداً على اعضاء يمتلكون الخبرة والكفاءة في اعمالهم[٢٤].

اتخذ حزب الشورى والاستقلال دور المعارضة في هذا المجلس لاسيما بعد حصول تقارب بين اعضاء هذا الحزب ورئيس هذا المجلس المهدي بن بركة ونتيجة للخلافات السياسية الكثيرة التي نشأت بين الاحزاب السياسية داخل هذا المجلس وانفصال عضوين من اعضاء حزب الشورى والاستقلال وهما احمد بن سودة وعبد الهادي بوطالب وانضمامهم الى حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية[٢٥]، قد ادى هذا الى انتهاء عمل هذا المجلس رغم انه تمكن من تدريب اعضاء كفؤيين قادرين على تحمل مسؤولية ادارة مؤسسات الدولة[٢٦].

٢.انشاء العهد الملكي:

كان الاجراء الثاني الذي قام به الملك محمد الخامس لترسيخ قاعدة التعددية الحزبية واضعاف الاحزاب السياسية الكبيرة الموجودة على الساحة المغربية هي انشاء العهد الملكي في اطار دولة دستورية وذلك في خطابه للشعب المغربي يوم ٨ ايار ١٩٥٨ ومن جملة ما تضمنه هذا العهد[٢٧]:

أ. عد الملك هو المسؤول على سيادة الشعب.

ب. اعتماد نظام ملكي دستوري يستمد مبادئه من الاسلام وتقاليد المجتمع المغربي مع ضرورة مشاركة الشعب في ادارة شؤون البلاد..

ج. فصل السلطات التشريعية والتنفيذية.

ء. وضع قانون لحماية الحريات.

٣.قانون الحريات العامة:

انشئ هذا القانون في ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٨ والذي تضمن قانون حماية الاحزاب السياسية وحماية الصحافة والتجمعات العمومية وقد حقق هذا القانون هدفه في تقليص دور وتاثير حزب الاستقلال فضلا عن تأجيج الخلافات السياسية داخل الحزب

والتي نتج عنها كما ذكرنا سابقا بالانشقاق وتأسيس حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٩ كما تأسس استنادا لقانون الحريات العامة الحركة الشعبية برئاسة المحجوبي احرضان في شباط ١٩٥٩ كحزب سياسي جديد في المغرب[٢٨].

٤.اصدار قانون الانتخابات:

كان الهدف من انشاء هذا القانون الذي صدر في الاول من ايلول ١٩٥٩ هو تنظيم سير الانتخابات وتنظيم التسجيل في القوائم الانتخابية فضلا عن وضع قانون انتخاب المجالس الجماعية، وكان النظام الانتخابي يحدد ويحمي الاحزاب الموجودة في الدولة لهذا اراد حزب الاستقلال تطبيق النظام الانتخابي القائم على اساس الاقتراع بالقائمة لتحقيق فوزا كبيرا في الانتخابات على حساب الاحزاب الاخرى الصغيرة[٢٩]، بينما اراد الملك محمد الخامس حماية جميع الاحزاب الموجودة على الساحة المغربية وعدم السماح بتقوية حزب على حساب اخر منطلقا من مبدا عدم سيطرة الحزب الواحد ورأى ان افضل نظام انتخابي هو نظام الاقتراع الاحادي الاسمي ذو الدورة الواحدة[٣٠].

جرت الانتخابات البلدية والقروية في ٢٩ ايار ١٩٦٠ وخلال هذه الانتخابات كانت هناك منافسة قوية بين حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية والحركة الشعبية وقد فاز فيها حزب الاستقلال بنسبه ٤٥%[٣١].

عقد الملك محمد الخامس في ٧ تشرين الاول اجتماع المجلس التأسيسي لوضع الدستور اذ دعا ان يكون هذا المجلس معبراً وممثلا لكل الميول والاتجاهات السياسية والثقافية والاجتماعية للمغرب، الا ان هذا المجلس واجه مشكلات كثيرة منذ تأسيسه اذ رفض قادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية المشاركة فيه مصرين على ان اعداد الدستور يجب ان يتم من قبل مجلس تأسيسي منتخب[٣٢]، كما اثيرت متاعب اخرى من الحركة الشعبية برئاسة المحجوبي احرضان ثم من الحزب الديمقراطي الدستوري برئاسة الوزاني اذ لم تشارك هذه الاحزاب الا بـ٥-٧ من الاعضاء الذين كان عددهم ٧٨ عضوا والذين عبروا عن معارضتهم خلال جلسة انتخاب الرئيس ونائبه

وانتخاب اللجنة المكلفة بأعداد النظام الداخلي للمجلس والذي انتخب علال الفاسي رئيسا له، وهذا ما عارضته الاحزاب السياسية[٣٣]، اذ ارادت الاحزاب السياسية ان تتولى رئاسة هذا المجلس شخصية محايدة ومستقلة وكان في رايهم ان افضل شخص لرئاسة المجلس هو محمد الزغاري الذي كان تاجر مغربي من مدينة فاس وتولى منصب محافظ البنك المغربي الا ان الملك محمد الخامس رفض ذلك واستقبل علال الفاسي مع اعضاء المجلس الدستوري في قصره في ١٨ كانون الثاني ١٩٦١[٣٤].

اراد الملك محمد الخامس وضع دستور رسمي للبلاد قبل نهاية عام ١٩٦٢ الا ان المنية لم تهملة لتحقيق هذه الغاية، اذ توفي في ٢٦ شباط ١٩٦١ فعمل ولي العهد الامير الحسن(الملك الحسن الثاني) على تحقيق هذا الهدف بعد توليه الحكم، اذ اصدرت الحكومة المغربية في ٢ حزيران ١٩٦١ نصوصاً دستورية كانت بمثابة وثيقة قانونية دستورية رسمية حددت فيها السياسة العامة للحكومة باسم القانون الاساسي للحكومة المغربية[٣٥].

اعتمد الملك الحسن الثاني في اصدار القانون الاساسي للحكومة المغربية على اقتراح قدمه علال الفاسي الى ان يتم تقديم الدستور الاساسي لاحقا مستبعد بذلك اقتراحات القوى السياسية الاخرى لاسيما بعد فشلها في ادارة شؤون الدولة نتيجة صراعها مع بعضها البعض واختلاف وجهات نظرها[٣٦]، الا ان هذا لم يمنعها من الموافقة على هذا القانون الذي صدر في ٨ حزيران ١٩٦١ اذ ادخل الملك الحسن الثاني في حكومته الجديدة كل من علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال ومحمد حسن الوزاني زعيم حزب الشورى والاستقلال الذي كان قائدا لحركة المعارضة بينما رفض الاتحاد الوطني للقوات الشعبية المشاركة بأي حكومة الا بعد اصدار الدستور وهذا ما جعله يتولى قيادة المعارضة في المغرب بعد انضمام حزب الشورى والاستقلال للحكومة الجديدة[٣٧].

اصدر الملك الحسن الثاني اول دستور للمغرب بعد استقلاله في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٢ في خطاب رسمي للجماهير المغربية داعياً فيه للتصويت على هذا

الدستور عن طريق الاستفتاء الذي اعلن عنه في ٧ كانون الاول ١٩٦٢، ومن الجدير بالذكر ان هذا الدستور الذي وضع من قبل لجنة من عدد من الاحزاب السياسية في المغرب لاسيما حزب الاستقلال كان يحتوي في احد بنوده على فقرة التعددية الحزبية وان نظام الحزب الواحد ممنوع في المغرب[٣٨].

لم تكن التعددية الحزبية التي اشار اليها الدستور المغربي عام ١٩٦٢ مطلقة فقد كانت مقيدة بقيدين هما الملكية الدستورية والدين الاسلامي والقيم العقائدية وفق المذهب المالكي السائد في المغرب وهذا يعني عدم شرعية اي حزب تتصادم افكار مع هذه القيم والمبادئ وفي هذا اشارة لرفض وجود الحزب الشيوعي في المغرب[٣٩].

اعلنت وزارة الداخلية المغربية نتائج الاستفتاء التي بينت ان نسبة ٩٧% من الذين شاركوا في الاستفتاء قد وافقوا على فقرات الدستور بينما عارض حزب الدستور الديمقراطي برئاسة الوزاني هذا الدستور شكلا ومضمونا معللا هذا الرفض بان الدستور يحتاج الى مقدمات كما انه سيعمل على فرض الاستبداد لذلك يجب اجراء تعديلات عليه[٤٠]،كما طالب الجماهير المغربية بمقاطعته وتشكيل مجلس يأخذ على عاتقة اعداد دستور مؤقت يعرض على الاحزاب السياسية لدراسته واجراء التعديلات عليه[٤١].

اما الحزب الشيوعي المغربي فقد وصف الدستور بانه خطوة بالعودة الى الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في زمن الحماية الفرنسية وتثبيت الملكية المطلقة لذلك دعا الشعب المغربي الى مقاطعته[٤٢]، ولم يختلف راي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية عن راي الحزب الشيوعي المغربي اذ عارضه هو الاخر، فانتقد طريقة اعداده التي اتسمت بالسرية وعدم فصل السلطات[٤٣].

اما حزب الاستقلال فقد ايد دستور ١٩٦٢ لما قام زعيمه علال الفاسي ببذل جهود كبيرة في اقناع الراي العام بضرورة المشاركة في الاستفتاء والتصويت لصالح الدستور موضحا ان هذا الدستور هو خطوة نحو الديمقراطية الصحيحة وانه يمكن تعديله من قبل البرلمان بعد المصادقة عليه ودعا الشعب للتصويت لصالحه كما ايدته الحركة الشعبية وبعض الشخصيات المستقلة[٤٤].

بعد مرور شهر على الاستفتاء قام الملك الحسن الثاني بتعديل وزاري منح بموجبه مدير الديوان الملكي محمد رضا اكديرة منصب وزارة الاقتصاد والداخلية كما سحب منصب وزارة المالية من حزب الاستقلال وعوض عنه منصب وزارة الاشغال العمومية، وامام هذا التعديل شعر الاستقلاليون بالاهانة الكبيرة التي وقعت عليهم رغم جهودهم الكبيرة التي بذلوها لصالح الدستور واقناع الشعب المغربي بالموافقة عليه فقدموا استقالتهم من الحكومة(٤٥).

حاول الملك الحسن الثاني ايجاد حليف جديد من الاحزاب السياسية استعداداً للانتخابات التشريعية يقف الى جانبه بعد استقالة حزب الاستقلال من الحكومة وبناءا على ذلك تأسيس حزب جديد باسم جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية برئاسة محمد رضا اكديرة الذي اعلن عن تاسيس هذا الحزب في ٢٠ اذار ١٩٦٣ والذي تكون من اعضاء من الحركة الشعبية والحزب الدستوري الديمقراطي وحزب الاحرار المستقلين فضلا عن بعض الشخصيات السياسية المستقلة(٤٦).

وصفت هذه الجبهة بانها تجمعات انتخابية وتنظيمات غير متجانسة اكثر من كونها حزب سياسي، الهدف منها خدمة الملك في الحملات الانتخابية ضد احزاب المعارضة التي اصبحت تشكل تهديدا للحكومة(٤٧).

حصلت جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية خلال الحملة الانتخابية للانتخابات التشريعية على حملة انتخابية واسعة لم تحصل عليها الاحزاب السياسية الاخرى باعتبارات رئيسها هو وزير الداخلية والمشرف على الحملة الانتخابية في البلاد فضلا عن القاء القبض على اعداد كبيرة من المنضمين لحزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية باعتقال عدد كبير من اعضاء هذين الحزبين وطرد المئات من الموظفين الحكوميين بسبب انتماءهم لهذه الاحزاب فضلا عن تزييف النتائج في بعض الدوائر الانتخابية من خلال دس اعضاء يعملون لصالح جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية(٤٨).

رغم هذه التسهيلات الكبيرة التي حصلت عليها جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية، فلم تفز هذه الجبهة الا بنسبة ٦٩ مقعد من بين ١٤٤ مقعد في الحكومة[٤٩].

كانت هذه النسبة السبب الاساسي في بداية النهاية لهذه الجبهة اذ ان الكثير من الاعضاء اتهموا محمد رضا اكديرة بالتقصير في مهمته لاسيما بعد فشل هؤلاء الاعضاء بالفوز بمقاعد حكومية في الانتخابات التشريعية، فاقيل محمد رضا اكديرة عن منصب وزير الداخلية في ٤ حزيران ١٩٦٣[٥٠].

بسبب المشكلات التي حدثت بين اعضاء جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية اسس محمد رضا اكديره حزبا جديدا باسم الحزب الاشتراكي الديمقراطي في ١٤ نيسان ١٩٦٤ كان الهدف منه مشابها للهدف الذي انشأ من خلاله الجبهة الا انه فشل ايضا في تحقيق ما يريد حتى كانت نهايته في حزيران ١٩٦٥[٥١].

ومن الجدير بالذكر ان الملك الحسن الثاني تعرض للعديد من محاولات الاغتيال منذ ان تولى الحكم وقد نسبت هذه المحاولات لأعضاء الاحزاب السياسية الموجودة في المغرب ومن هذه المحاولات محاولة الاطاحة بالحكم التي اتهم محمد البصري بها وقد نتج عن ذلك جملة اعتقالات في صفوف الاحزاب السياسية ومحاولة عمر بن جلون الذي كان عضوا في الهيئة الادارية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية وكذلك محاولة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب الاطاحة بالحكم في تموز ١٩٦٣ وتأجيج طلبة المغرب على الانتفاضة على الحكم الملكي والاطاحة به مما دفع الحكومة على قطع الدعم المالي كما صدر امر بالغاء المركزية الطلابية ومنع النقابات الطلابية من تاطير طلاب الثانويات[٥٢] وقد رافق ذلك الكثير من الاوضاع السياسية المتوترة في المغرب والتي كانت سبباً في ان يعلن الملك الحسن الثاني حالة الاستثناء عام ١٩٦٥[٥٣].

اعلان حالة الاستثناء في المغرب(١٩٦٥-١٩٧٠) وموقف الاحزاب منها

كان المغرب يعاني من اوضاع سياسية متوترة وتدهور اقتصادي وتردي الاوضاع المعيشية للمواطن المغربي وارتفاع اسعار المواد الغذائية ومشكلات البطالة

ومما زاد الطين بله قرار وزير التربية في اذار ١٩٦٥ بجعل عمر الطلاب الذين يدرسون في المدارس الثانوية اقل من ١٧ عاماً اما فوق ١٧ عاماً فيذهبون الى التعليم التقني(٥٤).

احدث هذا القرار رد فعل معاكس لدى الطلبة اذا ان هذا القرار يعني حرمانهم من الكثير من الوظائف الحكومية فقاموا بمظاهرات طلابية سرعان ما تطورت الى مظاهرات عامه في الدار البيضاء في ٢٣ اذار من العام نفسه فشارك فيها العديد من فئات الشعب بسبب اوضاعهم المعيشية المتردية فوقعت حالات شغب وتدمير للمباني الحكومية والمحلات التجارية فقامت الحكومة المغربية باطلاق النار على المتظاهرين لتفريقهم فوقع ما يقارب ١٠٠ قتيل من المتظاهرين٥٥، وقد عللت الحكومة المغربية ذلك بوجود عناصر غير مغربية مندسة داخل التظاهرات هي التي اججت الغضب لدى الطلبة المغاربة فقامت بحملات ضرب واعتقال لأعضاء الاحزاب المعارضة وضد اساتذة عراقيين وسورين موجودين في المغرب(٥٦).

اراد الملك الحسن الثاني حل الخلافات بين الحكومة والاحزاب السياسية من خلال اتباع سياسية القمع للمعارضين والدخول في مفاوضات مع الاحزاب السياسية الا ان الاخيرة اشترطت شروط من اجل اشتراكها في برنامج وطني موحد، فحزب الاستقلال مثلا طالب بتكوين حكومة ائتلافية منبثقة عن برلمان منتخب وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية اراد تكوين حكومة منسجمة مع تحديد سلطاتها وسلطات رئيس الدولة، اما الاحزاب والهيئات النقابية والعمالية فطالبت بوضع دستور جديد واجراء انتخابات(٥٧).

بعد شهرين من احداث ٢٣ اذار ١٩٦٥ الطلابية رأى الملك الحسن الثاني ان الحكومة والبرلمان المغربي لم يستطع حل الخلافات السياسية بين الاحزاب ووصل الى طريق مسدود في النقاش داخل البرلمان مما دفع الملك الحسن الثاني لإعلان حالة الاستثناء(٥٨).

عارضت الحركة الوطنية اعلان حالة الاستثناء في البلاد من خلال رفضها تطبيق المادة٣٥ من الدستور بحجة ان البلاد لم تصل الى درجة خطيرة من تدهور الاوضاع والتي من خلالها يتوجب على الدولة اعلان حالة الاستثناء[٥٩]، اذ كان نص المادة ٣٥ من الدستور يؤكد((اذا كانت حوزة التراب الوطني مهددة، واذا وقع من الاحداث ما من شانه ان يمس بسير المؤسسات الدستورية فيمكن للملك ان يعلن حالة الاستثناء بظهير شريف بعد استشارة رئيس المجلسين وتوجيه خطاب للامة، وبسبب ذلك تكون له الصلاحية رغم جميع النصوص المخالفة في اتخاذ التدابير التي يفرضها الدفاع عن حوزة التراب ويقتضيها رجوع المؤسسات الدستورية الى سيرها العادي، او يقتضيها تسيير شؤون الدولة، وترفع حالة الاستثناء باتخاذ نفس الاجراءات المتبعة لاعلانها))[٦٠].

عندما اعلن الملك الحسن الثاني حالة الاستثناء لم يعارض الحزب الشيوعي المغربي هذا القرار معللاً ذلك بان الدستور اصلا لم يعط للشعب المغربي سيادته بينما عارض عبد الكريم الخطيب من الحركة الشعبية اعلان حالة الاستثناء وقرر الانسحاب من الحكومة التي تراسها الملك فطرد من الحركة الشعبية[٦١]، فقد ذكر عبد الكريم الخطيب بان الحركة الشعبية لم تكن ضد اعلان حالة الاستثناء لانها حق من حقوق الملك بينما كان رفضهم بسبب عدم وجود الشروط التي من اجلها تفرض حالة الاستثناء والمذكورة في الدستور فضلا عن عدم وجود خطر خارجي يهدد المغرب[٦٢].

اما حزب الاستقلال فقد رفض حالة الاستثناء واكد على ضرورة انهاءها وعودة الحياة النيابية في المغرب وهذا ايضا كان لسان حال الاتحاد الوطني للقوات الشعبية[٦٣].

لقد اضعف اعلان حالة الاستثناء كثيرا من مواقف الاحزاب المعارضة وشجع السلطة على اعتقال الكثير من المعارضين واتباع سياسات القمع ضدهم ومنها اغتيال المهدي بن بركة وتوجيه التهم لبعضهم الاخر مما اجبرهم على ترك العمل السياسي لاسباب اقتصادية او ضغوطات خارجية[٦٤].

كانت وجهة نظر الملك الحسن الثاني ازاء حالة الاستثناء التي اعلنها في المغرب بانها حالة التدارك، اذ كان المغرب من وجه نظرة متأخر ويجب تدارك هذا التأخير وضياع الوقت ولهذا كان يعقد جلساته الوزارية مع الوزراء ويوقع على القرارات الملكية بعد استشارة وزرائه وينشر هذه القرارات في الصحف الرسمية مباشرة بدلا من الانتظار حتى يتم التصويت عليها من مجلس النواب بعد ثلاثة او اربعة اشهر من التشاور[٦٥].

افرزت حالة الاستثناء في المغرب والتي استمرت لخمسة سنوات مجموعة من النتائج الخطرة على كيان اي دولة واستقرارها اذ تراجعت في المملكة خطة الاستثمارات وعطل العمل بالدستور وتوقفت نشاطات البرلمان المغربي وفقد الشعب مؤسساته الدستورية والتشريعية، فغابت لغة الحوار بين الشعب والبرلمان واصبح مكانها الاعلان عن القرارات الحكومية من خلال الخطب الملكية التي تعرض في الاذاعة والتلفزيون المغربي فضلا عن عودة البلاد الى نظام الحكم الملكي المباشر بدون استشارة الاحزاب السياسية او المؤسسات الدستورية[٦٦].

كل هذه الاوضاع المتوترة في المغرب والتي استمرت من عام ١٩٦٥ الى عام ١٩٧٠ حفزت الاوساط السياسية والحزبية المغربية على انهاءها والعودة الى الحياة النيابية الطبيعية ففي اذار ١٩٧٠ وجه علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال نداءا الى جميع الاحزاب والمنظمات والشخصيات السياسية المعارضة في المغرب يدعوهم للحوار والمناقشة لوضع برنامج سياسي موحد تلتزم به المعارضة واتخاذ موقف موحد من الدستور الذي اعلنه الملك الحسن الثاني من اجل انهاء حالة الاستثناء وحصل هذا النداء على تأييد واسع من بقايا حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية والاتحاد الوطني لطلبة المغرب والاتحاد المغربي للشغل فضلا عن بعض الشخصيات الوطنية والتقدمية[٦٧].

ونتيجة لاجتماعات ولقاءات ونقاشات طويلة بين الاحزاب السياسية لاسيما حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية منذ عام ١٩٦٥ تم تأسيس الكتلة

الوطنية[٦٨]، ففي ٢٢ تموز ١٩٧٠ وقع علال الفاسي وعبدالله ابراهيم على وثيقة الكتلة الوطنية في بيت ابو بكر القادري في سلا بحضور جميع الاحزاب السياسة المعارضة في المغرب وقرر المجتمعون التصويت بـ لا ودعوة انصارهم للتصويت بلا في الاستفتاء على دستور ١٩٧٠[٦٩]، وكان من اهم ما جاء في قرارات تأسيس الكتلة الوطنية هي:[٧٠]

١. توفير قدر من الديمقراطية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتي تمكن الشعب من ممارسة سيادته.
٢. توفير الحريات للشعب واحترام حرية الصحافة والتجمع والانتماء السياسي.
٣. فرض تعليم وطني يدرس باللغة العربية وتوفير فرص عمل للشباب.
٤. تحرير الاقتصاد المغربي وتحقيق اصلاح زراعي يسير على مبدأ الارض لمن يزرعها.
٥. مساعدة الشعوب العربية في نضالها للتخلص من الاستعمار والاطماع الاجنبية

كانت بيانات وتصريحات اغلب الاحزاب والمنظمات السياسية الحزبية تنشر عبر صفحات جريدة العلم والراي التابعة لحزب الاستقلال لعدم امتلاك تلك الاحزاب لصحف ناطقة باسمهم فضلا عن طبع منشورات توزع على الشعب في جميع مناطق المغرب[٧١] ،وخلال مؤتمر صحفي عقده علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال بين فيه لوكالات الاخبار العالمية وللصحفيين الاجانب الاسباب التي دعت حزب الاستقلال وعدد من الاحزاب المعارضة الاخرى الى مقاطعة الاستفتاء، فبالنسبة الى حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية اعتقدوا ان الغاء حالة الاستثناء تستوجب العودة بالعمل بدستور واجراء انتخابات نيابية وقيام رئيس الوزراء بعرض مشروع لتعديل الدستور وليس طرح دستور جديد مباشرا فضلا عن ان السلطة التنفيذية حسب الدستور الجديد ستكون جميعها بيد الملك ويحق له منح بعض تلك السلطات الى مجلس الوزراء

بالقدر الذي يريد بالاضافة الى ان طموحات الشعب من الفقراء لن تحقق بموجب هذا الدستور، كما ان الدستور الجديد يمنح الملك سلطة عرض اي قانون يريد تشريعه على الاستفتاء دون عرضه على مجلس النواب مما يحد من سلطة مجلس النواب[٧٢].

اعلنت الاحزاب السياسية المعارضة رفضها للتعديلين اللذان ادخلهما الملك الحسن الثاني على الدستور الجديد لعام ١٩٧٠ فبمقتضى التعديل الاول بأنشاء البرلمان من مجلس واحد بدلا من مجلسين كما كان الحال في السابق على ان يتم ذلك بالتعيين والانتخاب معاً، لكن الدستور المقترح لا يحدد عدد النواب المنتخبين وعدد المعينين على اساس ان هذا امر تنظيمي يعلن عنه فيما بعد، ورأت احزاب المعارضة ان اعطاء الملك الحسن الثاني حرية تعيين عدد من النواب من شانه ان يعرقل حركة المجلس ويفقده القدرة على التأثير السياسي[٧٣]، بينما اصدر علي يعته رئيس الحزب الشيوعي المغربي المنحل بياناً موقعاً باسمه ومبيناً فيه انه بالنظر لعدم وجود الحزب من الناحية القانونية فانه يدعو جماهيره الى معارضة الدستور مؤيداً الاسباب المعارضة للدستور والصادرة من حزبي الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية مؤكدا ان هذا الدستور المقترح سيجمع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بيد الملك اكثر من الدستور السابق مما سيكون خطوة باتجاه الوراء، كما طالب بانتخاب مجلس تشريعي ليقوم بوضع دستور ديمقراطي يحترم الحريات العامة وحريات الراي والتعبير والاجتماع وتأسيس الاحزاب والغاء الرقابة على الصحف[٧٤]، ومن الجدير بالذكر ان جميع الاحزاب السياسية المعارضة طلبت من اعضاءها ومؤيديها المشاركة في الانتخابات والتصويت بلا فيها باستثناء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب التابع للاتحاد الوطني للقوات الشعبية فقد دعا الى عدم المشاركة فيها اطلاقا[٧٥].

وبعد اجراء الانتخابات واقرار الدستور في ٢٨ ايلول ١٩٧٠ الذي ذكرت الحكومة المغربية ان نسبة المشاركة فيه بلغت ٨٦.٥% على الرغم من دعوة الاحزاب المعارضة الى مقاطعة الانتخابات، اذ قالت صحيفة العلم الناطقة باسم حزب الاستقلال ان الاستفتاء على الدستور جرى دون استشارة الشعب وبطريقة مزيفة لابد من فضحها

لأنها تمس بكرامة الانسان التي هي اسمى من الدستور الموضوع من الحكومة[٧٦]، كما ان هذا الدستور سيطبق على مواطنين لايؤمنون به، وفي عدد اخر من جريدة العلم ذكرت فيه ان اعداد كبيرة من الشباب المغربي وصل الى الثلث لم يصوتوا في الانتخابات ولم يكن لهم اي دور فيه بحجة انهم غير مسجلين في قوائم الانتخابات والسبب في ذلك ان الحكومة اعتمدت على قوائم وضعتها عام ١٩٦٠[٧٧].

ادركت الاحزاب السياسية المغربية المعارضة عدم نية الملك الحسن الثاني التخلي عن اي جزء من السلطات التي يملكها لذلك لم يكن امام حزبي الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية سوى اعلان موقف المعارض للدستور والانتخابات والسلطات التي وضعت تحت تصرف الملك، على الرغم من افتقار هذين الحزبين الى الخبرة اللازمة في ممارسة المعارضة الحزبية الفعالة وذلك لبروز حزب الاستقلال على الساحة السياسية لاول مرة في الوقت الذي كان فيه الشعب بشكل جبهة وطنية ضد الاستعمار الفرنسي، اما الحزب الثاني(الاتحاد الوطني للقوات الشعبية) فكان اقل دراية ومعرفة في ممارسة المعارضة لانه ولد في ظل الحكم في عهد حكومة عبدالله ابراهيم عام ١٩٥٩ بعد انشقاقه عن الحزب الاول لذلك كانت المعارضة بالنسبة له تتمثل في مواجهة حزب الاستقلال وليس الحكومة[٧٨].

وصفت العملية الانتخابية في المغرب وفق دستور ١٩٧٠ بانها عملية معقدة وصعبة فبموجب هذا الدستور قسمت المجالس البلدية الى ثلاثة انواع هي من مجالس كبيرة ومتوسطة وصغيرة يتم انتخابها من ٨٣٠ منطقة منها ١٦ منطقة في الصحراء كما ان عدد الاصوات اللازمة لكل مقعد تختلف من منطقة لاخرى فمدينة الرباط مثلا تخصص مقعد واحد لكل ١٦ الف ناخب ومدينة الشاون في الشمال تخصص مقعد واحد لكل ٢٠٠ ناخب ومدينة فكيك في الشرق تخصص مقعد واحد لكل ١٠٠٠ شخص[٧٩]، وقد دفعت التعقيدات الانتخابية هذه، الاحزاب الكبيرة الى اتهام الحكومة بتزوير النتائج واعلانها عن مقاطعة الانتخابات البرلمانية لاسيما بعد فوز المستقلين الذين كانوا تحت قيادة احمد عثمان رئيس الوزراء المغربي الا ان الاحزاب المعارضة

تراجعت عن قرارها بمقاطعة الانتخابات وقلبت عرضاً من الملك الحسن الثاني بدخولها الوزارة الجديدة كوزراء دولة على ان تتكون منها لجنة للاشراف على الانتخابات البرلمانية الا ان نتائج الانتخابات البرلمانية هي الاخرى لم ترضي الاحزاب المعارضة لاسيما بعد حصول لمستقلون على ٨١ مقعد وحزب الاستقلال على٤٥ مقعد والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية على ١٦ مقعد بينما حصل حزب التقدم والاشتراكية (الحزب الشيوعي) على مقعد واحد وهذا ما اهله للاعتراف بشرعيته البرلمانية(٨٠).

واستمراراً لسياسة الحكومة في تجاهل المعارضة الممثلة بالكتلة الوطنية، وتزايد في هذه الاثناء الاعتقالات واعمال العنف والاختطاف في صفوف المعارضة بتهمه التآمر على الحكم الملكي في المغرب، كما جرت الكثير من المحاكمات في الرباط ومراكش، فكان من نتيجة هذا الجو المتوتران حدثت مؤامرة عسكرية فاشلة لاغتيال الملك الحسن الثاني في ١٠ تموز ١٩٧١ على يد الجنرال محمد المدبوح والكولونيل محمد عبابو في مدينة الصخيرات(٨١) وهذا ما اقنع الملك الحسن الثاني انه لابد من اجراء تغيرات هامة في الحكومة وتكررت الاجتماعات بين الملك وزعماء الكتلة الوطنية منذ نهاية تشرين الثاني عام ١٩٧١ لاقناع الاحزاب المعارضة بضرورة العودة للمشاركة في اعمال الحكومة(٨٢)، التي لم يتنازل الملك الحسن الثاني عن اي جزء من السلطات التي يمتلكها، مكتفياً باجراءات طفيفة في ديمقراطية الدستور مطالبا في الوقت نفسه التفاف جميع الشعب المغربي والاحزاب السياسية حوله، بينما كانت الكتلة الوطنية لاتعرف سوى معارضة نظام الحكم والمطالبة بنظام دستوري ولم تكن الاحزاب المعارضة قد وضعت خطة تفصيلية للسلطات التي تنوي انتزاعها من الملك لهذا اشتدت الانقسامات داخل الاحزاب المعارضة وفشلت في عرض مطاليبها وضعف مركزها كقوة سياسية مؤثرة في البلاد ومواجهة الملك الحسن الثاني(٨٣) .

وفي مجلد التحرير التابع للاتحاد الوطني للقوات الشعبية ذكر فيه ان سياسية القمع والمطاردة لاعضاء الاتحاد الوطن كانت قد بدات منذ عام ١٩٧٠ بعد فشل محاولة الانقلاب التي اتهم الاتحاد بتدبيرها(٨٤)، كما كان عام ١٩٧١ عام محاكمات مراكش

لعشرات الشباب المغربي الذين قدموا للمحاكمة بتهمة الاعداد للكفاح المسلح داخل المدن والريف معاً[٨٥]، كما صدرت احكام الاعدام على اعداد كبيرة من اعضاء الاتحاد ولكنها لم تنفذ بسبب وقوع محاولة الانقلاب الفاشلة في الصخيرات السابقة الذكر وشعور الملك الحسن الثاني بانه لن يستطيع ان يحارب المعارضة بالاعدامات على جبهتين الاولى مجموعة الشباب المقدمين الى محاكمات مراكش وهم اعضاء تابعين للاتحاد الوطني للقوات الشعبية والجبهة الثانية تمثلت في العسكريين والقادة المتهمين بمؤامرة الصخيرات[٨٦].وفي وثيقة سرية صادرة عن السفارة العراقية في الرباط في ٢٢ كانون الثاني عام ١٩٧١ ذكرت ان الملك الحسن الثاني اجرى اتصالات مستمرة مع المعارضة للتشاور معها في تشكيل حكومة ائتلافية واجراء بعض الاصلاحات في البلاد[٨٧].

وفي نهاية شهر شباط عام ١٩٧٢ اعلن الملك الحسن الثاني وبشكل مفاجئ عن اجراء استفتاء لدستور جديد في البلاد وقد فوجئت الكتلة الوطنية بهذه الخطوة والتي سرعان ما قاطعتها مع اتحاد النقابات والمنظمات الطلابية، ومن الجدير بالذكر ان هذا الدستور الجديد بالرغم من هذه المقاطعات قد حصل على نسبة موافقة بلغت ٩٨.٧٥% من الشعب المغربي[٨٨]، وقد اعلنت الكتلة الوطنية في بيان مشترك مع النقابات الاخرى ان ارادة الشعب المغربي كانت دائما عرضة للتزوير في الانتخابات، كما اتهم الحكومة بالفساد وتأجيج مشاعر الثورة بين الجماهير[٨٩].

ونتيجة لما سبق، عاد التوتر من جديد في العلاقات بين الملك والمعارضة بعد ان كانت الاخبار تؤكد عن اجتماع الملك مع عبد الرحيم بوعبيد رئيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وعلال الفاسي زعيم حزب الاستقلال الملك عرض عليهما تكوين حكومة يتولى هو فيها الوزارتين المهمتين في البلاد (الدفاع والداخلية) ويترك لهما الوزرات الاقتصادية والادارية، الا ان المتبع لسياسة المغرب يدرك ان هذه المبادرة هي خطوة من الملك لمساومة المعارضة الحزبية واستعادة شعبيته التي اهتزت بسبب انقلاب الجيش عليه والاعتقالات الكثيرة في صفوف الاحزاب[٩٠].

ومن الجدير بالذكر ان بياناً صادراً من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في ٢٢ كانون الاول عام ١٩٧٢ ذكر فيه ان السلطات المغربية دابت على اختطاف الوطنين التقدمين والاحتفاظ بهم شهوراً او سنوات في اماكن مجهولة، فضلا عن اختطاف ٦٠ عضواً من اعضاء الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في ذلك الوقت(٩١).

شهدت بدايات عام ١٩٧٣ سلسلة من الاعتقالات والمحاكمات في صفوف اعضاء الاحزاب المعارضة في المغرب بعد تسرب معلومات عن قيام الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بمحاولة انقلابية في اذار ١٩٧٣(٩٢)، فما كان من الحكومة الا القيام بحل الاتحاد فرع الرباط واعتقال عدد من اعضائه(٩٣)، اذ ظهرت في هذه الاثناء منظمة مسلحة في المغرب اطلقت على نفسها اسم جبهة التحرير الوطني المغربية فاتهمت الحكومة قيادات الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بانها وراء تكوين هذه المنظمة رغم ان الاخيرة اعلنت في بيان تكوينها انها لا علاقة لها باي تنظيم سياسي او نقابي في المغرب، وقد ادانت جميع الاحزاب السياسية المغربية اعلان الملك بعمل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية واستنكرت اساليب القمع والاعتقالات التي تقوم بها الحكومة وتحميلها مسؤولية تأجيج العنف الجماهيري(٩٤).

ظهرت في منتصف عام ١٩٧٤ قضية جديدة مصيرية سيطرت على الاوضاع السياسية في المغرب وادت الى فتح باب الحوار بين الملك الحسن الثاني والمعارضة الحزبية وهي قضية الصحراء الغربية التي كانت لا زالت خاضعة للسيطرة الاسبانية والتي اعلنت حكومتها اجراء استفتاء في الصحراء حول حق السكان في تقرير المصير واذا ما تم ذلك يعني هذا فقدان الامل للمغاربة في عودة اقليم الصحراء لهم(٩٥)، ومن الجدير بالذكر ان اسبانيا كانت قد اعلنت تعهدها بالاعتراف باستقلال المغرب عام ١٩٥٦ ولكن هذا الاعلان لم يكن يعني انسحاب اسبانيا من الصحراء وذلك لما تتمتع به هذه المنطقة من موارد اقتصادية وعسكرية(٩٦)،فما كان من الملك الحسن الثاني الا ان قام بالاشتراك بالاعداد والاشراف والتنفيذ على تنظيم المسيرة الخضراء والتي شارك فيها اكثر من ٣٥٠ الف مواطن من كافة المناطق المغربية فضلا عن العديد من

الشخصيات السياسية والثقافية من الكثير من الدول العربية والاجنبية وكان هدف هذه المسيرة هو اختراق الحدود والدخول الى اقليم الصحراء سيرا على الاقدام وقد حققت هذه المسيرة اهدافها في اخراج المستعمر الاسباني من الاراضي المغربية الصحراوية دون اطلاق النار من خلال التوقيع على اتفاقية مدريد مع اسبانيا ١٩٧٥[٩٧].

كانت بداية رد فعل الاحزاب المغربية منطلقا من الحزب الشيوعي المغربي الذي دعا الى تدخل الجيش لايقاف الاسبان عند حدهم وتكوين جبهة موحدة وحكومة ائتلافية لمواجهة هذا الخطر، وفي بيان لرئيس الحزب الشيوعي المعارض على بعته وضح فيه موقف حزبه في رفض مبدا المصير نقد عنيف لموقف الجزائر وانتقاد روح التشاؤم والقلق في الدوائر السياسية المغربية[٩٨].

اما حزب الاستقلال (حزب غير معارض) قام بالاشتراك مع الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية(حزب معارض) بتوقيع مذكرة مشتركة بينهما في ١٧ ايلول ١٩٧٥ رفعوها الى الملك الحسن الثاني من خلال محمد بوسته وعبد الرحيم بوعبيد تضمنت مجموعة من التوصيات منها تنبيه الملك الحسن الثاني بضيق الوقت الذي يسير لصالح الاعداء وضرورة الاسراع بتحرير الاراضي المحتلة قبل صدور قرار محكمة العدل الدولية واعلان حالة التأهب وتعبئة المواطنين وتكوين مجلس وطني[٩٩].

اما الاتحاد الوطني لطلبة المغرب فقد اجتمع في باريس في ٧ تشرين الثاني عام ١٩٧٥ واصدر بياناً اكد فيه على حق المغرب في صحراءها وندد بموقف اسبانيا والجزائر، ومن الجدير ان الاتحاد الوطني لطلبة المغرب كان من المنظمات الممنوعة من النشاط العلني في المغرب[١٠٠].

مما سبق، تبين لنا ان جميع الاحزاب السياسية في المغرب المؤيدة للسلطة والمعارضة لها وقفت الى جانب المك الحسن الثاني في حربه المصيرية في الصحراء رغم عدم معرفته بالطريقة التي سيستخدمها الملك في حل هذه القضية ووضعت لها موقف وطني موحد رغم الاختلافات السياسية فيما بينها من جهة وبين السلطة من جهة

ثانية مجتمعه على مغربية الصحراء وانها قضية كبيرة فوق اي خلاف حزبي في ما بينها.

الخاتمة:

اتبعت الحكومة الملكية المغربية سياسة تعتمد على تطبيق مبدأ الحزب الوحيد ممنوع في المغرب وانطلاقاً من هذا المبدأ فقد سمحت السلطات المغربية لأغلب الاحزاب السياسية بالظهور على الساحة السياسية دون استثناء مع العمل على عدم تقوية اي حزب من هذه الاحزاب فوق الاحزاب الباقية فضلا على رفض السلطات الملكية الانتماء لأي حزب سياسي باعتبارها فوق الاحزاب الا ان هذا لم يمنعها من محاربة وضرب اي حزب سياسي تجده قد برز دوره فوق الاحزاب الباقية ومكنة من الانفراد وبالسلطة مستفيداً من تأليف احزاب سياسية موالية له مثل جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ودفها القضاء على نفوذ باقي الاحزاب متهما اياها بعدم قدرتها على حل مشاكل البلاد بشكل صحيح فألغى دورها وجمد نشاطها من خلال اعلان حالة الاستثناء عام ١٩٦٥ فانفرد في ادارة شؤون البلاد المختلفة على مدى خمسة اعوام اذ جرت المفاوضات في بداية عام ١٩٧٠ مع الاحزاب السياسية من اجل عودتها في ادارة شؤون البلاد والاعداد لدستور جديد تمهيدا لدخولها في المشاركة في شؤون الدولة.

المصادر:

اولا: الوثائق والنشرات

١. السفارة العراقية في الرباط، عدد٢، ١٨٢ في ١٩٧٠/٧/٢٢، حملة الاستفتاء على الدستور الجديد.

٢. وزارة الثقافة والاعلام، مديرية الاعلام العامة، نشرة سرية خاصة للمسؤولين فقط، نشرة رقم ٢٧ في ٩/٨/ ١٩٧٠، الدستور الجديد وموقف المعارضة في المغرب.

٣. وزارة الثقافة والاعلام العامة، ملحق رقم ٢٧، الدستور المغربي الجديد والانتخابات، نشرة سرية خاصة للمسؤولين فقط، العراق، ١٩٧٠.

٤. السفارة العراقية في الرباط دائرة المحلق الصحفي، رقم ١٦٢/٢ في ١٢/٢٢/ ١٩٧١، سري للغاية، ضوء على مستقبل الوضع السياسي في المغرب.
٥. وكالة الانباء العراقية، قضية الصحراء في المغرب العربي، قسم المعلومات، شعبة البحوث، العراق، ١٩٧٤.

ثانيا: الرسائل الجامعية

١. ستار محمد علاوي، محمد حسن الوزاني ودوره الفكري والسياسي في المغرب ١٩٣٤-١٩٧٨، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الدول العربية اتحاد المؤرخين العرب ، معهد التاريخ العربي، ٢٠٠٣.
٢. كفاح كاظم الخزعلي، حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب ١٩٤٤-١٩٥٦، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٨٣.
٣. ماجد محمد جواد علي، تطورات الحركة الدستورية والديمقراطية في المغرب ١٩٠٨-١٩٧٠، رسالة ماجستير مقدمة الى معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، ٢٠١١.
٤. محمود صالح الكروي، الفكر السياسي لحزب الاستقلال المغربي، دراسة تحليله، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية الجامعة المستنصرية، ١٩٨٩.

ثالثا: الكتب العربية والمعربة

١. احمد المراكشي، الازمة السياسية في المغرب (اضواء على طبيعة محاولة انقلاب الضميرات الذي وقع في العار من تموز عام ١٩٧١)، منشورات الحزب الشيوعي الاردني، ١٩٧٢.
٢. جون واتربوري، الملكية والنخبة السياسية في المغرب، ترجمة ماجد نعمة وعبود عطية، دار الوحدة للطاعة ، بيروت، ١٩٨٢.
٣. جلال كشك، المسيرة الخضراء ملحمة ملك وشعب، لندن، ١٩٧٦.

٤. حزب الاستقلال، قامة الشرف (تراجم الموقعين على وثيقة الاستقلال / يناير، ١٩٤٤)، المغرب، ١٩٨٨.
٥. روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ترجمة نقولا زيادة، بيروت، ١٩٦٣.
٦. روم لاندو، محمد الخامس منذ اعتلاه العرش حتى يوم وفاته، ترجمة ليلى ابو زيد، بيروت، ١٩٧٩.
٧. صلاح العقاد، المغرب العربي(الجزائر، تونس، المغرب الاقصى، مكتبة الانجلو، القاهرة، ١٩٦٢).
٨. عبد الهادي بو طالب نصف قرن في السياسية ، مطبعة النجاح الجديد، الدار البيضاء، ٢٠٠١.
٩. علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، المغرب، ١٩٤٨.
١٠. علي الشامي، الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، دار الكلمة ، بيروت، ١٩٨٠.
١١. محمد العلمي، المغرب بين الاختيار الايدلولوجي والحوار السياسي، المغرب، ١٩٩٧.
١٢. محمد العلمي، محمد بن يوسف او تاريخ استقلال المغرب، دار الكتاب للطباعة الرباط، ٩٧٤.
١٣. محمد ضريف، الاحزاب السياسية المغربية ١٩٣٤-١٩٧٥، المغرب، ١٩٩٣.
١٤. محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩.
١٥. محممود صالح الكروي، التجربة البرلمانية في المغرب، ١٩٦٣-١٩٩٧، ط١، بغداد، ٢٠١٠.

رابعاً: الكتب الاجنبية

1. Jaco us Robert, la monarchi dmorcaine, paris, 1960.
2. Europa publication Limitedm the middle East and north africe 1970-1971, London, 1982.

خامسا: المجلات

١. جهاد عبد الملك عودة، الانتخابات المغربية وظاهرة المستقلين، مجلة السياسة الدولية، عدد٥٦، الكويت، ١٩٧٩.

٢. ح.ن، تاريخ واتجاهات وممارسات قوى المعارضة في المغرب مجلة الطليعة، العدد٣٦٩، الكويت، ١٩٧٢.

٣. حميد فرحان الراوي، الصحراء الغربية تنمية وازدهار ،مجلة اوراق افريقية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد٧٤، ٢٠٠١.

٤. عبدالاله بلقزيز، استراتيجية النضال الديمقراطي في المغرب، مجلة المستقبل العربي، العدد١٩٤، لبنان، ١٩٩٤.

٥. كاتب مغربي، سياسة القمع في المغرب، مجلة البلاغ، العدد٨٩، بيروت، ١٩٧٣.

٦. محمد عابد الجابري، المغرب الى اين، مستقبل التجربة الديمقراطية في المغرب، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٣٩، ١٩٩٩.

٧. نبيه الاصفهاني، ازمة نظام الحكم في المغرب، مجلة السياسة الدولية، عدد٣٠، الكويت، ١٩٧٢.

٨. نبيه الاصفهاني، الاستمرارية والتغيير في المغرب السياسي المعاصر، مجلة السياسة الدولية، عدد ٥٦، الكويت، ١٩٧٩.

سادسا: الصحف:

١. جريدة الثورة، عدد ١٠٦٩، العراق، ١٩٧٢.

٢. جريدة الثورة، عدد ١٣٣١، العراق، ١٩٧٢.

٣. جريدة الاهرام، عدد ٣١١٢٢، القاهرة، ١٩٧٢.
٤. جريدة بيروت، عدد٤٠٤، بيروت، ١٩٧٢.
٥. جريدة المحرر، عدد٣٠٣٦، بيروت، ١٩٧٣.
٦. جريدة الدستور، عدد ١٣١، بيروت، ١٩٧٣.
٧. جريدة الهدف، العدد ٢١٤، بيروت، ١٩٧٣.

الهوامش:

[١] روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ترجمة نقولا زيادة، بيروت، لبنان، ١٩٦٣،ص١٢٥.

[٢] للمزيد عن حزب الاستقلال ينظر: كفاح كاظم الخزعلي، حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب ١٩٤٤. ١٩٥٦ رسالة ماجستير غير منشوره كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٨٣؛ محمود صالح الكروي، الفكر السياسي لحزب الاستقلال المغربي دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٩.

[٣] عبدالله ابراهيم: ولد في مراكش عام ١٩١٨ حصل على شهادة عالمية من كلية ابن يوسف اعتقل اكثر من مرة نتيجة نشاطه المبكر في الحركة الوطنية، درس في فرنسا عام ١٩٤٦ وعين بعد رجوعة مديرا لجريدة العلم، عين بعد الاستقلال وزيرا للانباء ثم وزيرا اول في الحكومة عام ١٩٥٨. ترك حزب الاستقلال وانضم الى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية عام ١٩٥٩.حزب الاستقلال، قائمة الشرف تراجم الموقعين على وثيقة الاستقلال ،يناير ١٩٤٤، المغرب ،١٩٨٨، ص٥٧.

[٤] عبد الرحيم بوعبيد ولد عام ١٩١١ في سلا، كان والده نجارا وقديرا حياته المهنية كمعلم وهو احد مؤسسي حزب الاستقلال اعتقل اكثر من حرة وقام بالعديد من النشاطات السياسية الاستقلال الصادرة في فرنسا واد المشاركين في مؤتمر اكس لبيان تولى عدد من المناصب الحكومية والوزارية واصبح مبعوث للملك الثاني في كثير من المناسبات الخارجية، حزب الاستقلال قائمة الشرف المصدر السابق، ص٤٦.

[٥] المهدي بن بركه ولد عام ١٩٢٠ في الرباط، اكمل دراسته الابتدائية في الرباط ودراسته العليا في جامعة الجزائر في تخصص الرياضيات كان له دور كبير في تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية عام ١٩٥٩. اختطف في ظروف غامضة لم تعرف حقيقتها الكاملة حتى الان حزب الاستقلال، المصدر السابق، ص٧١.

[٦] محمد ظريف، المغرب في مفترق الطرق، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، المغرب، ١٩٩٦،ص٦٩.

[٧] محمد حسن الوزاني ولد في فاس عام ١٩١٠ من اسره محافظة، درس الابتدائية في مدرسة البليدة بحي اللمطيين وحفظ القران الكريم وكانت اسرته من الاسر المغربية العديدة التي قادة الحركات الوطنية في المغرب، درس الوزاني في ثانوية مولاي ادريس الفرنسية في فاس، ثم انتقل الى مدرسة ثانوية الرباط وهناك اسس مع مجموعة من الطلاب اول جمعية سياسية سرية في الرباط باسم الرابطة المغربية. للمزيد ينظر، ستار محمد علاوي ، محمد حسن الوزاني دوره الفكري والسياسي في المغرب، ١٩٣٤-١٩٧٨، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الدول العربية، اتحاد المؤرخين العرب، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، ٢٠٠٣.

[٨] المصدر نفسه، ص١١٢.

[٩] محمد ظريف، الاحزاب السياسية المغربية، ١٩٣٤-١٩٧٥، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، الرباط، ١٩٩٣، ص١١٩.

١٠ ولد محمد الخامس عام ١٩٠٩ وتولى حكم المغرب عام ١٩٢٧ وكان شخصا محبوباً من قبل شعبه والحركات الوطنية التي حاربت وجاهدت في سبيل حصول المغرب على استقلاله ووقف محمد الخامس الى جانب هذه الحركات السياسية والعسكرية المغربية مما اثار حفيظة الاحتلال الفرنسي عليه فعزله عن الحكم وعينوا محله محمد بن عرفه ونفي محمد الخامس الى جزيرة مدغشقر التي بقي فيها مع عائلته من عام ١٩٥٣-١٩٥٥، للمزيد ينظر، محمد العلمي، محمد بن يوسف، او تاريخ استقلال المغرب، دار الكتاب، المغرب، ١٩٧٤.

[١١] روم لاندو، محمد الخامس منذ اعتلائه العرش حتى يوم وفاته، ترجمة ليلى ابو زيد، بيروت، ١٩٧٩،ص٧٣.

[١٢] علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، المغرب، ١٩٤٨،ص٣١٤.

[١٣] عبد الهادي بوطالب، نصف قرن في السياسه، مطبعة النجاح الجديد، الدار البيضاء، ٢٠٠١، ص٣٨-٤٣.

[١٤] محمد العلمي، محمد بن يوسف او تاريخ استقلال المغرب، دار الكتاب للطباعة، الرباط، ١٩٧٤، ص٧٥-١٠٣.

[١٥] عبد الهادي بوطالب، المصدر السابق، ص٤٣.

[١٦] ماجد محمد جواد علي، تطورات الحركة الدستورية والديمقراطية في المغرب ١٩٠٨-١٩٧٠، رسالة ماجستير مقدمة الى معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، ٢٠١١، ص٤٤.

[١٧] محمد ظريف،، الاحزاب السياسية المغربية، المصدر السابق، ص١١٩.

[١٨] جون واتربوري، الملكية والنخبة السياسية في المغرب، ترجمة ماجد نعمة وعبود عطية، دار الوحدة للطباعة، بيروت، ١٩٨٢، ص١٦٠.

[١٩] المصدر نفسه، ص١٦٠.

[٢٠] محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية في المغرب ١٩٦٣-١٩٧٧، ط١، بغداد، ٢٠١٠، ص٥٩.

[٢١] محمد ظريف، الاحزاب السياسية المغربية، المصدر السابق، ص١٢٠.

[٢٢] المصدر نفسه، ص١٣٩-١٤٠.

[٢٣] ماجد محمد جواد علي، المصدر السابق، ص٥٧-٥٨.

[٢٤] ستار محمد علاوي، المصدر السابق، ص١٧٤.

[٢٥] المصدر نفسه، ص١٧٥.

[٢٦] ماجد محمد جواد علي، المصدر السابق، ص٥٨-٥٩.

[٢٧] ماجد محمد جواد علي، المصدر السابق، ص٥٩-٦٠.

[٢٨] محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية، ص٦٦-٦٧.

[٢٩] محمد ضريف، المصدر السابق، ص١٥١.

[٣٠] المصدر نفسه/ ص١٥٢.

[٣١] صلاح العقاد، المغرب العربي(الجزائر، تونس، المغرب الاقصى، مكتبة الانجلو، القاهرة، ١٩٦٢، ص٤٧٢.

[32] Jacous Robert, La monarchi dmorcaine, 1960, P.106

[٣٣] محمد ضريف، المصدر السابق، ص١٢٤.

[٣٤] ماجد محمد جواد علي، المصدر السابق، ص٨٤.

[35] Jacoues Robert, op.cit, PO.1.2.

[٣٦] محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية

[٣٧] صلاح العقاد، المصدر السابق، ص٤٧٢.

[٣٨] محمود صالح الكروي، الفكر السياسي الحزب الاستقلال المغربي دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة معهد الدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٩، ص١٢٤.

[٣٩] محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية، ص٧٩.

[٤٠] ستار محمد علاوي، المصدر السابق، ص١٧٧.

[٤١] محمود ظريف، المصدر السابق، ص١٧٢-١٨٠.

[٤٢] جون واتر بوري، المصدر السابق، ص٢٣٢.

[٤٣] محمد ظريف، المصدر السابق، ص٢١٢.

[٤٤] ماجد محمد جواد علي، المصدر السابق، ص٩٦-٩٧.

[٤٥] محمد عابد الجابري، المغرب الى اين، مستقبل التجربة الديمقراطية في المغرب، مجلة المستقبل العربي، العدد٢٣٩، ١٩٩٩، ص٨.

[٤٦] محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية، ص١٢٠.

[٤٧] محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص٩٠.

[٤٨] محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية، ص١٢١.

[٤٩] نبيه الاصفهاني، الاستمرارية والتغير في المغرب السياسي المعاصر، مجلة السياسة الدولية، العدد٥٦، ١٩٧٩،ص٩٥.

[٥٠] محمد ظريف، المصدر السابق، ص١٨٨.

[٥١] المصدر نفسه، ص١٨٨.

[٥٢] التي ستحدث عنها لاحقا موضوع اعلان حالة الاستثناء

[٥٣] محمد ظريف، المصدر السابق، ص٢٢٧-٢٣٢.

[٥٤] عبد الهادي بو طالب، المصدر السابق،ص١٧٨.

[55] The midl, east and north africe ,1972,1971,P.479.

[٥٦] كتاب مغربي، سياسة القمع في المغرب ، مجلة البلاغ، عدد ٨٩، بيروت، ١٩٧٣، ص١٧.

[٥٧] محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية، المصدر السابق، ص١٤١.

[٥٨] عبد الهادي بو طالب، المصدر السابق، ص١٧٠.

[٥٩] عبدالاله بلقزيز، استراتيجية النضال الديمقراطي في المغرب، مجلة المستقبل العربي، عدد١٩٤، لبنان، ١٩٩٥، ص٩٤.

[٦٠] محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية ، المصدر السابق، ص١٠٤.

[٦١] محمد ظريف، المصدر السابق، ص٢١١-٢١٢.

[٦٢] ماجد محمد جواد علي، المصدر السابق، ص١٣٨.

[٦٣] ماجد محمد جواد علي، المصدر السابق، ص١٣٩.

[٦٤] المصدر نفسه.

[٦٥] عبد الهادي بوطالب، المصدر السابق، ص١٧٣.

[٦٦] ستار محمد علاوي، المصدر السابق، ص١٩٩-٢٠٠.

[٦٧] ح.ن، تاريخ واتجاهات وممارسات قوى المعارضة في المغرب، مجلة الطليعة العدد٣٦٩، الكويت، ١٩٧٢، ص١٧.

[٦٨] محمد ضريف، المصدر السابق، ص٢١٩.

[٦٩] محمد العلمي، المغرب بين الاختبار الايديولوجي والحوار السياسي، المغرب، ١٩٩٧، ص٥٩-٦٠.

[٧٠] محمد ضريف، المصدر السابق، ص٢١٩-٢٢٠.

[٧١] السفارة العراقية في الرباط، عدد١،٨٢/٢ في ١٩٧٠/٧/٢٢، حملة الاستفتاء على الدستور الجديد في المغرب، ص٢.

[٧٢] المصدر نفسه، ص٣.

[٧٣] وزارة الثقافة والاعلام، مديرية الاعلام العامة، نشرة رقم ٢٧ في ١٩٧٠/٨/٩، نشرة سرية خاصة للمسؤولين فقط، الدستور الجديد وموقف المعارضة في المغرب، ص٢-٣

[٧٤] السفارة العراقية في الرباط، حملة الاستفتاء على الدستور، المصدر السابق، ص٣.

[٧٥] المصدر نفسه، ص؟؟؟

[٧٦] وزارة الاعلام، مديرية الاعلام العامة، ملحق رقم ٢٧، الدستور المغربي الجديد والانتخابات، نشرة سرية خاصة للمسؤولين فقط، العراق، ١٩٧٠، ص١.

[٧٧] المصدر نفسه.

[٧٨] نبيه الاصفهاني، ازمة نظام الحكم في المغرب، مجلة السياسة الدولية، عدد٣٠، ١٩٧٢، ص١٦٤.

[٧٩] جهاد عبد الملك عودة، الانتخابات المغربية وظاهرة المستقلين، مجلة السياسة الدولية، عدد٥٦، الكويت، ١٩٧٩، ص٩٦.

[٨٠] المصدر نفسه.

[٨١] للاطلاع على تفاصيل اغتيال الملك الحسن الثاني في مدينة الصخيرات ينظر: احمد المراكشي، الازمة السياسية في المغرب(اضواء على طبيعة محاولة انقلاب الصخيرات الذي وقع في العاشر من تموز عام ١٩٧١)، منشورات الحزب الشيوعي الاردني، ١٩٧٢.

[٨٢] نبيه الاصفهاني، الاستمرار والتغير ، المصدر السابق، ص٩٦.

[٨٣] نبيه الاصفهاني، ازمة نظام الحكم، المصدر السابق، ص١٦٦.

٨٤ التحرير، نشرة دورية، شباط، ١٩٧٢، المغرب، ص٤.

٨٥ المصدر نفسه، ص٤.

٨٦ الشاهد عبدالله، ملف خاص عن حركة الجنرال مدبوح، مجلة البلاغ، عدد٧، بيروت، ١٩٧٢، ص٣٢.

[٨٧] السفارة العراقية في الرباط، دائرة الملحق الصحفي، رقم ١٦٢/٢ في ١٩٧١/١٢/٢٢، سري للغاية، ضوء على مستقبل الوضع السياسي في المغرب ، ص٢.

٨٨ جريدة بيروت، عدد٤٠٤، لبنان، ١٩٧٢.

[٨٩] جريدة الثورة، عدد١٠٦٩، العراق، ١٩٧٢.

[٩٠] جريدة الاهرام، عدد ٣١١٢٢، القاهرة، ١٩٧٢.

[٩١] جريدة الثورة، عدد١٣٣١، العراق، ١٩٧٢.

[٩٢] جريدة المحرر، عدد٣٠٣٦، بيروت، ١٩٧٣.

[٩٣] يعتبر فرع الرباط حزبا قائما بذاته فكريا وعقائديا وسبق له ان انشق عن الحزب الاب(الاتحاد) الذي اصبح ثلاثة احزاب الاول برئاسة عبدالله ابراهيم الذي يدعو للحوار مع القصر والتعاون مع الملك والحزب الثاني فرع الرباط ونفوذه الثالث فهو بزعامة عبد الرحيم بوعبيد وهو يتوسط هذين الفرعين فهو من جهة يدعو للمشاركة في المفاوضات مع الحكومة لتشكيل حكومة ائتلافية ومن جهة اخرى يتعاطف مع فرع الرباط ويتعاون معه الدستور، عدد١٣١، بيروت، ١٩٧٣.

[٩٤] للمزيد عن هذه المنظمة واهدافها ينظر: جريد الهدف، العدد٢١٤، بيروت، ١٩٧٣.

[٩٥] جلال كشك، المسيرة الخضراء، ملحمة ملك وشعب، لندن، ١٩٧٦. ص٩٤.

٩٦ وكالة الانباء العراقية، قضية الصحراء في المغرب العربي، قسم المعلومات ، شعبة البحوث، العراق، ١٩٧٤، ص١٠-١١.

٩٧ حميد فرحان الراوي، الصحراء الغربية، تنمية وازدهار، مجلة اوراق افريقية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد٧٤، ٢٠٠١، ص٢.

[٩٨] جلال كشك، المصدر السابق، ص٩٥.

[٩٩] علي الشامي، الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، دار الكلمة للنشر، بيروت، ١٩٨٠،ص٢٩٦-٢٩٩.

[١٠٠] جلال كشك، المصدر السابق، ص٩٥.